

عنوان التقرير

أخلاقيات البحث العلمي

إعداد الطالب/

رائد أحمد نقاش

إشراف/

د. الفیصل عبد الحمید

د. فايز جراد

العام الدراسي:

2026

1. المقدمة

يعيش عالمنا الحالي تطورات شاملة بتأثير مباشر من الثورة الصناعية الرابعة، حيث أصبحت المعرفة العلمية الموثوقة هي الركيزة الأساسية للتنمية الشاملة.

في خضم هذا التسارع المعرفي والتقني، برز البحث العلمي كأداة لا غنى عنها لفهم الظواهر المعقدة وابتكار حلول جديدة تعزز من كفاءة المؤسسات وتحسن جودة الحياة.

هذا المسار المنهجي لا يمكن أن يعطي ثماره دون وجود سياق متين من الضوابط والمعايير التي تضمن نزاهته ومصداقيته تحيط به، وهو ما درج بتسميته في الأوساط الأكاديمية بـ "أخلاقيات البحث العلمي".

ويمكننا تعريف أخلاقيات البحث العلمي على أنها إطار يحيط بالعملية البحثية مبني على مبادئ وأسس وضوابط وقيم الأخلاقية تمنهج وتحكم العملية من جميع الجوانب.

هذه المبادئ تمثل البوصلة التي توجه الباحثين في جميع مراحل دراستهم، بداية من استشعار و ملاحظة المشكلة وتحديد لها، ومرورا بتصميم الأدوات القياسية وجمع البيانات، و وصولا إلى مرحلة التحليل للمعطيات والنشر للإستنتاجات النهائية.

تكون أهمية الالتزام بهذه المنظومة الأخلاقية مضاعفة عند تقاطع البحث العلمي مع التقنيات الناشئة ذات التأثير على السلوك البشري والبيئة الوظيفية، مثل تقنيات الذكاء الاصطناعي التوليدي.

وفي سياق إدارة المشاريع التقنية، دور الذكاء الاصطناعي لم يعد مقتصرًا على الأتمتة للمهام اليومية الروتينية، بل أصبح ممتداً ليشمل عمليات اتخاذ القرار وتقييم المخاطر.

و يهدف هذا التقرير إلى الاستعراض الشامل للمسارات المختلفة لأخلاقيات البحث العلمي، والانتقال بها من حيز التنظير إلى حيز التطبيق العملي.

سيتم إسقاط هذه المبادئ على دراسة تطبيقية تستهدف قياس أثر مهارات صياغة وهندسة الأوامر النصية في تخفيف العبء الإدراكي والذهني لمديري المشاريع في المملكة العربية السعودية.

يعكس هذا التوجه حرص الباحث على مواءمة دراسته مع أرقى المعايير الأكاديمية ومع التوجهات الاستراتيجية للمملكة الداعمة للتحول الرقمي والأمن والموثوق.

2. أهمية أخلاقيات البحث العلمي

لا يمكن النظر إلى أخلاقيات البحث العلمي على أنها مجرد قيود روتينية أو متطلبات شكلية تفرضها اللجان الأكاديمية لمنح الدرجات العلمية.

بل هي في جوهرها صمام الأمان الذي يحمي قدسية العلم ويضمن استمرارية الثقة المجتمعية في مخرجاته. وتتفرع هذه الأهمية لتغطي جوانب حيوية تشمل الآتي:

- ضمان الموثوقية وصناعة القرار القائم على الأدلة: إن الغاية القصوى من أي دراسة ميدانية هي الوصول إلى نتائج تعكس الواقع بدقة، لتكون أساساً تبنى عليه السياسات والقرارات. فالشفافية المطلقة في معالجة البيانات تمنع وصول معلومات مضللة إلى صناع القرار، وهو أمر بالغ الحساسية في قطاع إدارة المشاريع التقنية الذي يدير ميزات ضخمة.
- حماية الكرامة الإنسانية وحقوق المشاركين: يمثل المبحوثون حجر الزاوية في الدراسات التطبيقية. ويفرض الواجب الأخلاقي على الباحث ألا يجعل من هؤلاء الأفراد مجرد حقول للتجارب دون مراعاة لأثار البحث عليهم. ويشمل ذلك حمايتهم من أي إجهاد نفسي غير مبرر أثناء جمع البيانات، وضمان عدم استغلال إجاباتهم بطريقة قد تلحق الضرر بمساراتهم الوظيفية أو تعرضهم للمساءلة القانونية من قبل مؤسساتهم.

- تعزيز الشراكات البحثية وبناء الثقة المؤسسية: يزدهر البحث العلمي في البيئات التي تتسم بالشفافية والتعاون بين الأوساط الأكاديمية والقطاعات الصناعية. عندما يثبت الباحث التزامه الصارم بأخلاقيات المهنة، فإنه يبعث برسالة طمأنينة للشركات الكبرى، مما يشجعها على فتح قواعدها بياناتها المغلقة واستقبال الباحثين لإجراء المقابلات. إن هذه الثقة المتبادلة هي المحرك الأساسي لعمليات التمويل البحثي المستدام.
- الاستثمار الأمثل للموارد الوطنية: تستنزف الأبحاث العلمية الرصينة وقتاً طويلاً وموارد مالية وبشرية معتبرة.
- إن الالتزام بالمعايير الأخلاقية يضمن توجيه هذه المقدرات نحو دراسات ذات أصالة وقيمة مضافة حقيقية، بعيداً عن الأبحاث المكررة أو تلك التي تنطوي على انتحال وتزوير، مما يعظم من العائد الاستثماري للمعرفة ويخدم رؤية المملكة 2030 في بناء اقتصاد قائم على الابتكار.

3. المبادئ الأساسية لأخلاقيات البحث العلمي

- لتحقيق الجودة في المخرجات الأكاديمية، ينبغي أن يسترشد الباحث بمنظومة من القيم الثابتة التي ترسخ مفهوم النزاهة في كافة محطات العمل.
- ويمكن تفصيل هذه المبادئ وربطها بسياق إدارة المشاريع التقنية على النحو التالي:
- الأمانة العلمية والشفافية: يتجاوز مفهوم الأمانة مجرد تجنب الكذب، فهو يتطلب عرض جميع الحقائق والبيانات بشفافية كاملة، حتى وإن تعارضت مع التوقعات أو الفرضيات المبدئية للباحث "يجب أن يتحلى الباحثون بالمصادقية والشفافية والنزاهة والدقة والوضوح في عرض الحقائق والنتائج العلمية، دون زيادة أو نقصان" (ألكسو، 2024).
- إن تقييم أدوات الذكاء الاصطناعي قد ينتج عنه اكتشاف قصور في قدرات هذه الأدوات على التعامل مع المعطيات المعقدة للمشاريع.
- التجرد والموضوعية: تمثل الموضوعية الدرع الذي يحمي البحث من الانحياز الفكري أو العاطفي للباحث.
- في مجال التقنية، قد يكون الباحث شغوفاً ومتحمساً بشدة لاستخدام روبوتات المحادثة التوليدية، مما قد يدفعه لا شعورياً إلى صياغة أسئلة استبانة إيجابية تدفع المشاركين لمدح التقنية.
- الالتزام بالموضوعية يفرض استخدام أدوات قياس محايدة، ومراجعة منهجية الأسئلة من قبل محكمين مستقلين لضمان عدم توجيه المبحوثين نحو إجابات محددة سلفاً.
- النزاهة والوفاء بالالتزامات: تتمثل النزاهة في تطابق السلوك الفعلي للباحث مع المبادئ الأخلاقية المعلنة، والالتزام الحرفي بالاتفاقيات المبرمة مع الجهات المتعونة.
- السرية وحماية البيانات: في عصر تعتبر فيه المعلومات العملة الأكثر قيمة، يعد الحفاظ على خصوصية المبحوثين التزاماً قانونياً وأخلاقياً صارماً "اتخاذ تدابير أمنية لحماية البيانات وتقليل مخاطر تسربها، ويعتبر التشفير من أبرز هذه الوسائل.
- يعتمد التشفير على إخفاء المعلومات باستخدام برمجيات تفرض شفرة، مما يمنع الوصول غير المصرح به إلى البيانات الشخصية" (التريكي – 2025)
- إن دراسة طرق اتخاذ القرار لدى المديرين تتطلب الاطلاع على سيناريوهات عمل حقيقية قد تشمل ميزات، خطط توسع، أو إخفاقات إدارية سابقة.
- يجب على الباحث تصميم هيكل تشفير محكم يمنع تتبع البيانات وإرجاعها إلى أصحابها، واستخدام الرموز الاستعارية المطلقة عند الإشارة إلى أية اقتباسات تم جمعها خلال المقابلات المعمقة.
- الموافقة المستنيرة الطوعية: لا يمتلك الباحث أي حق في إخضاع الأفراد لدراسته دون إذنهم المسبق والواعي.
- ويشترط في هذه الموافقة أن تكون مبنية على معرفة تامة بطبيعة البحث، والزم من المستغرق، وأية أضرار محتملة، وكيفية التعامل مع مخرجات الاستبانة.
- كما يجب أن يضمن الباحث للمشارك حريته المطلقة في عدم استكمال أداة القياس والانسحاب الفوري دون التعرض لأي لوم أو عقوبة من قبل رؤسائه في العمل.

4. القضايا الأخلاقية في البحث العلمي

مع تزايد الضغوط الأكاديمية وتوفر الأدوات التقنية التي تسهل اختصار الوقت، ظهرت العديد من الممارسات المخلة بشرف المهنة البحثية.

ويتوجب على الباحث اليقظ أن يكون ملماً بهذه المزالق ليتجنب الوقوع فيها، ومن أخطرها:

- السرقات الأدبية والانتحال التقني: يعرف الانتحال التقليدي بأنه أخذ جهد الآخرين ونسبته للذات، حيث يعتمد البعض إلى "استخدام كلمات أو أفكار أو معلومات ليست عامة، تخص شخصاً أو أشخاصاً آخرين دون أن يشير إلى مصدرها، ثم ينسبها لنفسه فهذا يعتبر سرقة علمية" (بوقعدة وزغينة، 2024). هذا التوجه يدمر أصالة البحث ويفقده قيمته الجوهرية.
 - اختلاق المعطيات والتلاعب الإحصائي: يمثل التزوير انتهاكاً صارخاً للمنهج العلمي. قد يواجه الباحث صعوبة في جمع العدد المستهدف من الاستبيانات من فئة محددة كمديري المشاريع التقنية بسبب انشغالهم.
 - وفي لحظة ضعف أخلاقي، قد يعتمد الباحث على مضاعفة الإجابات القليلة التي حصل عليها وتغيير بعض متغيراتها لتبدو كاستجابات جديدة، أو الأسوأ من ذلك، ابتكار بيانات رقمية وهمية بالكامل للوصول إلى الدلالة الإحصائية المطلوبة لدعم فرضيته الأساسية.
 - التحيز المعرفي والمنهجي: يشكل التحيز خطراً داهماً يهدد قابلية تعميم نتائج الدراسة. يمكن أن يقع الباحث في فخ "تحيز الاختيار" عبر توجيه الاستبيانات حصرياً لشركات التقنية الرائدة التي تمتلك بنية تحتية ضخمة وموظفين مدربين، متجاهلاً الشركات المتوسطة والصغيرة.
 - هذا الانتقاء المتعمد سيؤدي إلى نتائج إيجابية خادعة توحي بأن جميع مديري المشاريع يتقنون التعامل مع الذكاء الاصطناعي، مما يعطي صورة مشوهة لا تعكس الواقع الكلي للسوق.
 - اختراق الخصوصية المهنية وإفشاء الأسرار: قد يقود الفضول العلمي الباحث إلى جمع بيانات تفصيلية تتجاوز حاجة البحث الفعلية، مثل الاستفسار عن الأخطاء المالية السابقة للمديرين أو تقييمات أدائهم السنوية السرية. إن مجرد الإشارة تلميحاً أو تصريحاً إلى هذه البيانات في التقرير المنشور قد يوفر للشركات المنافسة مادة دسمة لاستغلالها، مما يتسبب في أضرار جسيمة لا يمكن تداركها.
 - تضارب المصالح المادية أو المعنوية: ينشأ هذا التضارب عندما تكون استنتاجات الباحث عرضة للتأثر بعلاقاته الشخصية أو منافعه المالية.
- فلو كان الباحث يقاضي استشارات من إحدى المنصات المطورة للذكاء الاصطناعي، ثم قام بإجراء دراسة توصي بشدة وتعتمد هذه المنصة كأفضل خيار لتقليل العبء الذهني، فإن ذلك يمثل إخلالاً بالموضوعية، ما لم يقوم الباحث بالإفصاح العلني التام عن هذه العلاقة في متن دراسته.

5. القواعد واللوائح المنظمة لأخلاقيات البحث

لم تترك المؤسسات الأكاديمية والدوائر العلمية الالتزام بالأخلاقيات للتقدير الشخصي أو الوازع الداخلي للباحثين فقط، بل عملت على تحويل هذه المبادئ إلى أطر تنظيمية وتشريعية صارمة. تهدف هذه القواعد إلى حوكمة العملية البحثية وضمان سيرها وفق مسارات تحمي حقوق الإنسان وتحافظ على شرف المهنة الأكاديمية.

وتبرز في هذا السياق آليتان رئيسيتان تنظمان العمل البحثي ميدانياً وتحريياً:

- دور لجان المراجعة المؤسسية وأخلاقيات البحث (Institutional Review Board - IRB):

تعد لجان (IRB) حجر الزاوية وخط الدفاع الأول في حماية النزاهة العلمية داخل الجامعات والمراكز البحثية. وتعرف هذه اللجان بأنها "لجان مستقلة تتواجد في الجامعات والمراكز البحثية، وظيفتها مراجعة الخطط البحثية والموافقة عليها قبل التنفيذ للتأكد من خلوها من أي أضرار بدنية أو نفسية بالبشر، وتأكيداً على صيانة حقوق المشاركين وتوفير الموافقات المستنيرة" (ألكسو، 2024).

وتكمن أهمية هذه اللجان في تنظيم العملية البحثية من خلال إخضاع البحث لعملية تقييم مستقلة.

فهي تتأكد من أن أدوات القياس والاستبيانات والمقابلات مصممة بطريقة علمية لا تسبب أي ضرر نفسي، أو مهني، أو جسدي للمشاركين. على سبيل المثال، في الدراسات التي تقيس متغيرات حساسة مثل "العبء الذهني" أو

جودة الأداء، تدقق اللجنة في أن منهجية البحث لا تشكل ضغطاً على مديري المشاريع ولا تكشف عن قصورهم التقني أمام إداراتهم.

علاوة على ذلك، أصبحت الأعراف الأكاديمية ترفض الاعتراف بأي بحث ميداني يتناول العنصر البشري، وتمنع نشره في المجلات العلمية المحكمة، ما لم يكن مقروناً برقم اعتماد رسمي من هذه اللجان.

• المعايير الدولية والأدلة الإرشادية "APA":

لا يقتصر تنظيم العملية البحثية على الجانب الميداني فقط، بل يمتد ليشمل مرحلة التدوين، وعرض النتائج، والنشر الأكاديمي. وهنا يبرز دور المعايير الدولية، وعلى (APA)، والذي تجاوز كونه مجرد دليل شكلي لتنسيق الخطوط والهوامش، ليصبح دستوراً أخلاقياً متكاملًا للكتابة الأكاديمية.

تتجلى أهمية معايير (APA) في تنظيم العملية البحثية من خلال وضع بروتوكولات صارمة لحماية الملكية الفكرية ومنع الانتحال العلمي بشتى صورته.

ويتم تفادي ذلك عبر فرض قواعد دقيقة وموحدة للاقتباس والتوثيق تضمن إرجاع الفضل لأصحابه الأصليين.

كما يضبط الدليل آليات عرض النتائج والبيانات الإحصائية بشفافية تامة تمنع التلاعب أو التزوير، ويقدم إرشادات صارمة حول أخلاقيات التأليف لتحديد من يحق له إدراج اسمه كباحث مشارك بناءً على إسهامه الفعلي.

التضافر بين الرقابة الميدانية التي تفرضها لجان (IRB) والانضباط التحريري الذي تفرضه معايير (APA) يخلق بيئة بحثية منظمة وموثوقة.

تكمُن الأهمية الكبرى لهذه القواعد في أنها النزاهة واحترام لحقوق الآخرين، وبفضل هذا التنظيم المحكم، تتطابق المخرجات البحثية مع المعايير العالمية، مما يضمن لصانعي القرار أن التوصيات التي بين أيديهم قد نتجت عن دراسات رصينة ونزيهة خضعت لأعلى درجات المساءلة الأخلاقية.

6. التطبيق العملي على موضوع البحث

تعتبر القدرة على ترجمة التنظير الأخلاقي إلى ممارسات دقيقة على أرض الواقع هي المعيار الحقيقي لنجاح الباحث.

في هذا المحور، سيتم استعراض كيفية تطبيق وتفعيل المبادئ واللوائح التي تم مناقشتها بشكل منهجي ومنظم على كافة مراحل الدراسة الموسومة: "أثر مهارات هندسة الأوامر للذكاء الاصطناعي التوليدي في تقليل العبء الذهني وتحسين جودة اتخاذ القرار: دراسة تطبيقية على مديري المشاريع التقنية في المملكة العربية السعودية".

مرحلة البحث	التحدي الأخلاقي المتوقع	آلية التطبيق والالتزام الأخلاقي المتبعة
تصميم أداة القياس والمنهجية	تصميم أسئلة إيحائية تدفع المشارك لإثبات أن هندسة الأوامر تقلل العبء الذهني لضمان نجاح فرضية الدراسة.	استخدام مقاييس عالمية موثقة ومحايدة لتقييم العبء المعرفي، وإخضاع الاستبانة لتحكيم الخبراء والأكاديميين لضمان توازن صياغة العبارات وخلوها من التوجيه الاستقرائي.
مرحلة الحصول على	إشعار المديرين بضرورة المشاركة من قبل رؤسائهم في العمل،	التأكيد في الخطابات الرسمية الموجهة للشركات على منع إجبار الموظفين، وتضمن "نموذج موافقة مستنيرة" إلكتروني إلزامي يشرح أهداف الدراسة

مرحلة البحث	التحدي الأخلاقي المتوقع	آلية التطبيق والالتزام الأخلاقي المتبعة
الموافقات والمجتمع	مما يمثل ضغطاً وظيفياً وإكراهاً مبطناً.	بوضوح، مع التأكيد الصريح على حق المشارك في الانسحاب الآمن دون أي مساس بتقييمه الوظيفي.
جمع البيانات وإدارتها سيرانيا	تسرب معلومات حول كيفية اتخاذ المديرين للقرارات، مما قد يضر بالميزة التنافسية لشركاتهم داخل السوق السعودي.	تطبيق نظام إخفاء الهوية الكامل عدم طلب الأسماء الصريحة أو البريد المؤسسي الدقيق. الالتزام بتوجيهات نظام حماية البيانات الشخصية السعودي (PDPL).
التحليل وكتابة التقرير النهائي	الاعتماد غير المصرح به على روبوتات الذكاء الاصطناعي لكتابة أجزاء واسعة من فصل الإطار النظري أو مناقشة النتائج.	الاعتماد على القدرات التحليلية البشرية للباحث في تفسير النتائج وربطها بالدراسات السابقة، مع الالتزام بالتوثيق الدقيق بأسلوب APA. واستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي للتدقيق اللغوي والنحوي والإملائي، مع إضافة إقرار شفاف بالمنهجية يوضح حدود استخدام هذه الأدوات.

• الإجراءات التطبيقية لحماية النزاهة والموضوعية:

عند معالجة متغير "العبء الذهني" المرتبط بتعلم واستخدام مهارات "هندسة الأوامر"، يبرز تحد أخلاقي ومنهجي دقيق يتطلب من الباحث وعيا استثنائياً وتجرداً تاماً.

يجب على الباحث أن يدرك سلفاً أن قدرات الأفراد وسرعة استيعابهم للتقنيات التوليدية تتفاوت بشكل كبير وجذري.

ففي بيئة إدارة المشاريع التقنية، قد يواجه بعض مديري المشاريع المخضرمين الذين يمتلكون خبرات إدارية تراكمية واسعة ولكنهم يعتمدون على منهجيات تقليدية صعوبات تقنية بالغة في صياغة الأوامر التوليدية الفعالة.

هذه الفجوة الرقمية قد تؤدي إلى نتائج عكسية تماماً لفرضية البحث، حيث قد يرتفع مستوى القلق، التشتت، والضغط النفسي لديهم بدلاً من تخفيفه، مما يولد ما يعرف بـ "العبء الإدراكي المعاكس".

✓ التعامل الأخلاقي مع النتائج السلبية:

إن جوهر الأمانة العلمية والتجرد الأكاديمي يكمن هنا في كيفية تعامل الباحث مع هذه الحالات.

من الناحية غير الأخلاقية، قد يميل بعض الباحثين إلى استبعاد هذه الفئة من العينة الإحصائية، أو اعتبار إجاباتهم "قيماً متطرفة" وحذفها لتجميل النتائج وتأكيد الفرضية القائلة بأن الذكاء الاصطناعي يقلل العبء الذهني دائماً.

إن توثيق هذه الصعوبات بشفافية تامة ليس انتقاصاً من البحث، بل هو مساهمة علمية أصيلة تكشف عن التحديات الحقيقية لتبني التقنية.

وبناء على هذا الرصد الشفاف، سيتجه الباحث في فصل التوصيات إلى تقديم حلول واقعية تطالب بضرورة تصميم برامج تدريبية انتقالية ومبسطة مخصصة لهؤلاء المديرين، بهدف تسهيل عملية التكيف الرقمي، تقليص الفجوة المهارية، وتحقيق العدالة التقنية في بيئة العمل.

✓ المسؤولية الأخلاقية في رصد "الهوسة الرقمية":

كما يبرز البعد الأخلاقي بقوة استثنائية عند تحليل المتغير التابع الآخر في الدراسة، وهو جودة مخرجات نماذج الذكاء الاصطناعي التي يستخدمها المديرين في اتخاذ قراراتهم الاستراتيجية.

تتميز النماذج اللغوية الكبيرة بظاهرة مقلقة تعرف بـ "الهوسة الرقمية"، حيث قد يقوم النموذج بتوليد معلومات تقنية خاطئة، أو اختلاق بيانات مالية غير دقيقة للمشروع، أو تقديم جداول زمنية غير منطقية، مع صياغتها بثقة لغوية عالية تخدع المستخدم.

يتحمل الباحث هنا مسؤولية أخلاقية في رصد وتوثيق الحالات التي أدت فيها هذه الهولوسات إلى تضليل مديري المشاريع أو كادت أن تتسبب في كوارث إدارية.

يجب على الباحث أن يطرح تساؤلات جوهرية في استبانته أو مقابلاته حول مدى وعي المديرين بهذه الظاهرة، ومناقشة كيف يمكن لمهارات "هندسة الأوامر المتقدمة" (مثل تضمين قيود التدقيق، وطلب الاستشهاد بالمصادر، وتحديد سياق المشروع بدقة) أن تحد من هذه المخاطر الكارثية.

✓ التوافق التام مع مبادئ "الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي":

إن هذا التحليل الموضوعي والنقدي لقصور الذكاء الاصطناعي ومخاطره، يعزز من قيمة الدراسة الأكاديمية ويجعلها مرجعاً محايداً وموثوقاً لقطاع الأعمال في المملكة العربية السعودية.

فهو يوجه رسالة تحذيرية للمؤسسات لتجنب ما يعرف بـ "الانحياز للأتمتة" أو الانقياد الأعمى خلف مخرجات التقنية دون تمحيص بشري منهجي ومستمر.

هذا التوجه المنهجي الأخلاقي في البحث يتسق تماماً ويندمج مع التوجهات التشريعية الحديثة في المملكة، وتحديداً مع مبادئ الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا).

حيث تؤكد هذه المبادئ بشكل قاطع على محورية "الموثوقية والشفافية التقنية"، وتشدد على أن أنظمة الذكاء الاصطناعي يجب أن تخضع للرقابة والمساءلة البشرية المستمرة لضمان عدم تسببها في أضرار مهنية أو اقتصادية ناجمة عن قرارات خوارزمية غير دقيقة (سدايا، 2023).

وبذلك، يتحول البحث من مجرد دراسة تقنية إلى وثيقة علمية تساهم في حوكمة استخدام الذكاء الاصطناعي في قطاع إدارة المشاريع وفق أرقى المعايير الأخلاقية الوطنية.

7. الخاتمة

بناء على الاستعراض المعمق لمحاور هذا التقرير، تتأكد حقيقة راسخة مفادها أن الالتزام بأخلاقيات البحث العلمي لا يعد خياراً ثانوياً أو متطلباً شكلياً يمكن تجاوزه، بل هو السياق الحامي لقدسية العلم والأسس المتينة التي تبنى عليها ثقة المجتمعات في المخرجات الأكاديمية.

لقد أضاء هذا التقرير على المبادئ المحورية كالصدق، والتجرد، وحماية خصوصية المشاركين، وكيفية بناء سد منيع ضد الممارسات الهدامة كالانتحال الأدبي، والتحيز المتعمد، وتزييف المعطيات.

ومن خلال التحليل التطبيقي الدقيق لهذه المعايير واللوائح المنظمة كالالتزام بتشريعات حماية البيانات في المملكة العربية السعودية على مشروع دراسة تأثير مهارات الذكاء الاصطناعي التوليدي لدى مديري المشاريع، تبلورت بين استكشاف الآفاق التقنية الحديثة وبين الانضباط المنهجي الصارم.

إن الإدراك العميق للتدابير الأمنية للبيانات، واحترام حقوق العينات البشرية المبحوثة، والشفافية في عرض التحديات قبل الإيجابيات، يضمن خروج الدراسة بنتائج موثوقة ذات مصداقية عالية.

وهذه النتائج هي ما سيسهم بشكل حقيقي وملحوس في إثراء الممارسات الإدارية، ورفع صانعي القرار بأدوات فاعلة تدعم مسيرة الاقتصاد المعرفي والتحول الرقمي المستدام.

8. المراجع

- سدايا [الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي]. (2023). *مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي*. الرياض، المملكة العربية السعودية.
- ألكسو [المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم]. (2024). *دليل أخلاقيات البحث العلمي العربي والذكاء الاصطناعي*.
- بوقعدة، إحسان، وزغينة، نوال. (2024). آليات الحماية من السرقات العلمية في البحث العلمي بين التكنولوجيا والقانون والأخلاق. *مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية*، 19(2)، 130-148.
- التريكي، عبدالله بن عبد الرحمن. (2025). حماية البيانات الشخصية في النظام السعودي. *مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية – دورية علمية محكمة - المجلد الحادي عشر العدد الثالث (سبتمبر 2025)*.